الأمم المتحدة S/2012/374

مجلس الأمن

Distr.: General
29 May 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولاً – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إطلاعه بصفة منتظمة وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في ذلك البلد.

٢ – ويستند هذا التقرير إلى تقريري السابق (S/2011/739) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وهو يقدم آخر المستجدات في المجالات السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي والإنساني وفي مجال حقوق الإنسان وحماية الطفل والمسائل الجنسانية، وفيما يتصل بأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي خلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ثانياً – الوضع السياسي

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهلت السلطات الوطنية حوارا سياسيا مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الإصلاحات الانتخابية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقدت مشاورة أولى شاركت فيها الأطراف السياسية من الحزب الحاكم والمعارضة على السواء، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، لعرض قانون الانتخابات المقترح اعتماده والآلية الوطنية المقترح إقامتها بغرض إجراء الانتخابات في البلد.

300512 300512 12-34868 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وأثناء المشاورة الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ناقش المشاركون رؤية الحكومة بشأن العملية الانتخابية. وشملت المشاورات مقترحاً بإنشاء وكالة وطنية للانتخابات للإشراف على تنظيم الانتخابات تكون تحت المسؤولية العامة لوزارة الداخلية وشؤون اللامركزية، ولجنة استشارية تتولى مراقبة الانتخابات في البلد. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن تفضيلها لإنشاء هيئة وطنية للانتخابات، تكون مستقلة عن وزارة الداخلية وشؤون اللامركزية، تسند إليها مهمة إدارة شؤون العملية الانتخابية بأكملها. وبالمثل، اقترحت أحزاب سياسية، من بينها حزب كوا نا كوا الحاكم، أن يتولى تنظيم الانتخابات لجنة انتخابية مستقلة دائمة. و لم يتمكن المشاركون من التوصل إلى توافق في الآراء.

٥ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت الأحزاب السياسية في البلد، بما فيها حزب كوا نا كوا، بيانا تدعو فيه إلى عقد مشاورة ثالثة لمواءمة وجهات النظر ولإكمال استعراض الإصلاحات الانتخابية المقترحة. و لم تُعقَد تلك المشاورة بعد. وفي ١ آذار/مارس، أعلن رئيس الجمعية الوطنية أن مشروع القانون الانتخابي طُرح عليها للنظر فيه. وقد فجَّر هذا الإعلان مظاهرات من جانب جبهة إلغاء الانتخابات وإعادة إجرائها طالبت فيها بسحب مشروع القانون. ولقد أعيد مشروع القانون إلى الحكومة في نهاية شهر نيسان/أبريل بعد انتهاء اللجنة المعنية بالشؤون الداخلية والقانونية والإدارية التابعة للجمعية الوطنية من تحليله. ويُستدل من ذلك على أن الجمعية الوطنية تتمتع بقدر من الاستقلال، رغم هيمنة حزب كوا نا كوا الحاكم عليها بصورة تكاد أن تكون كاملة. وتواصل ممثليّ الخاصة تشجيع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على الوصول إلى توافق في الآراء بشأن مقترحات الإصلاح المتصلة بالانتخابات.

٦ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، قامت وحدة التحقيقات الجنائية، أو دائرة البحث والتحقيقات، باعتقال قادة أربعٍ من الحركات السياسية العسكرية المشترِكة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني. ووُجِّهت اتهامات بالتآمر ضد الأمن الوطني إلى جان - جاك ديمافوت، رئيس الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية ونائب رئيس اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وغونتران إيربير دجونو أهابا، عضو البرلمان وزعيم اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والسيد محمد أبراس، من الحركة نفسها وعضو سابق في البرلمان، والسيد عبد القادر، وهو أيضاً من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وعضو اللجنة التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧ - وقد رفض الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع الاتهامات الموجهة للمعتقلين، رغم بقائهما على التزامهما بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ١١ نيسان/أبريل، أُطلِق سراح السيد ديمافوت والزعماء الثلاثة لاتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع بكفالة، ووضعوا تحت المراقبة.

ثالثاً - دعم جهود الوساطة الوطنية

٨ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دعم الجهود الوطنية المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية للتراعات بين الحكومة والأحزاب المعارضة، وفيما بين الجماعات السياسية والعسكرية. ويعمل المكتب بشكل أكثر تحديداً على تعزيز قدرات المجلس الوطني للوساطة من أجل إدارة التراعات على الصعيد الوطني، وعلى تشجيع تسوية التراعات على الصعيد المحلي. ورغم أن المجلس الوطني مكلف دستوريا بالتعامل مع التراعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتوسط فيها، لم ترصد له الموارد اللازمة ويفتقر أداؤه إلى الفعالية. ولقد شرع المجلس، بدعم من المكتب، في إنشاء مجالس محلية للوساطة، وهي خطوة من شأنها أن تعزز انتشار مسؤولي الحكم المحلي، الأمر الذي ثبتت فعاليته في غالبية أنحاء البلد.

٩ - وشهدت جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة في التوترات بين طائفة المسلمين، وبخاصة المنحدرون من أصل تشادي، والمجتمعات المحلية، لا سيما في أعقاب الهجوم المشترك الذي شنته جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على الجبهة الوطنية الرواندية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويعكف المكتب على العمل مع المجلس الوطني للوساطة على وضع آليات ملائمة للإنذار المبكر والوساطة للتصدي لهذه المشاكل.

رابعاً - الحالة الأمنية

١٠ - تحسنت الحالة الأمنية في مناطق كثيرة من البلد خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد توطدت الثقة فيما بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في أعقاب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، شارك زعيما اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، جنبا إلى جنب مع ٢٥ ٠٠٠ شخص في قافلة للسلام والمصالحة، وتولى الوسيط الوطني بالبلد تنظيمها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بدعم من المكتب. وتبعا لذلك، تمكّن العديد من المشردين داخلياً الذين فروا بسبب الصدامات فيما بين الجماعتين المسلحتين، من العودة إلى بريا، في كوتو العليا. وعلاوة على ذلك، فنتيجة لنشر

القوات الثلاثية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان في شباط/فبراير في المنطقة الشمالية الشرقية، عاد الكثير من المشردين داخلياً إلى بيراو في منطقة فاكاغا. وأخيراً، تحسن الوضع في منطقة الشمال الغربي في أعقاب بدء عملية نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠١١، وأصبح الوضع مستقراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أدى الشعور بتحسن الحالة الأمنية إلى تجدد الجهود المبذولة لدعم حملة نزع السلاح والتسريح في الشمال الغربي، وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإطلاق هذه العملية في مناطق أخرى، بما في ذلك الشمال الشرقي.

١١ - ورغم التحسن في الحالة الأمنية في أجزاء كثيرة من البلد، واصلت جماعتان مسلحتان أجنبيتان أنشطتهما في جمهورية أفريقيا الوسطى، هما الجبهة الوطنية الرواندية وجيش الرب للمقاومة، وهاتان الجماعتان تشكلان تهديداً خطيراً للجهود المبذولة باستمرار لتحقيق الاستقرار.

١٢ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، شنت جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد هجوما مشتركا على مواقع تابعة للجبهة الوطنية الرواندية في مقاطعة نانا غريبيزي. وقد اضطُّلع بهذه العملية على إثر اتخاذ الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي عقدت في ندجامينا، في ١٥ كانون الثاني/يناير، قرار مساعدة السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على التصدي للتحديات الأمنية الملحة. وأسفرت العملية عن تدمير مركز قيادة الجبهة الوطنية الرواندية في وانداغو. وتبعا لذلك، أعلنت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن الجبهة الوطنية الرواندية لم تعد تشكل تهديداً للبلد، وأن القوات التشادية انسحبت من جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير. إلا أن هذا الهجوم العسكري لم يقض تماماً على التهديد الذي تشكله الجبهة الوطنية الرواندية. فزعيم الجبهة لم يُعتَقَل، وما زالت بعض عناصر الجماعة المسلحة تهاجم القوات الحكومية والمدنيين في المقاطعات المجاورة.

١٣ - ولقد زادت أيضا هجمات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى بدءاً من الربع الأول من عام ٢٠١٢، وبشكل ملحوظ في شهر آذار/مارس. وما زال جيش الرب للمقاومة نشطاً في مناطق زيميو، ورافاي، وأوبو، وبمبوتي. وحتى تاريخه، أفيد بوقوع ما مجموعه ٢٠ هجوماً وست حالات وفاة و ٣٩ حادث اختطاف، مقابل ٢٤ هجوماً في عام ٢٠١١ أسفرت عن ست حالات وفاة و ٤٨ حادث اختطاف. وفي ٣١ آذار/مارس، كان لا يزال هناك ٣٦٢ ٢٠ شخصا مشردين داخلياً بسبب جيش الرب للمقاومة و ٣٦١ ٥ لاجئاً كونغوليا مشردا في مقاطعتي مبومو ومبومو العليا.

١٤ - وقد تجدد زخم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تصديا لجيش الرب للمقاومة، مما زاد الوعي باحتياجات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أو قدراتها المتصلة بالعمليات. وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً ١٠٠ مستشار عسكري إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا لتوفير الدعم اللوجستي والتدريبي للجيوش الوطنية في البلدان المتضررة الأربعة التي تضطلع بعمليات ضد جيش الرب للمقاومة.

١٥ - ويشارك المكتب أيضاً في بلورة استراتيجية إقليمية لمجابهة تهديد جيش الرب للمقاومة، يتولى وضعها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة والاتحاد الأفريقي وكيانات الأمم المتحدة الكائنة في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وغيرها من الأطراف المعنية، وفقاً للبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر (PRST/2011/21). وأخيراً، قام المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة وممثلتي الخاصة لأفريقيا الوسطى ورئيس مكتب الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في شهر نيسان/أبريل. وقد ساعدوا على إذكاء الوعي بمحدودية الموارد المتاحة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وبضرورة تخصيص الموارد اللازمة للتصدي لجيش الرب للمقاومة، ضمن أولويات كثيرة أخرى تستدعي الاهتمام بها.

١٦ - تصديا لتهديد جيش الرب للمقاومة، وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى استراتيجية متعددة الجوانب تمشيا مع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى مشاركة المكتب في بلورة الاستراتيجية الإقليمية لمواجهة جيش الرب للمقاومة التي وضعها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، فهو يساعد الحكومة على تحسين نظام الاتصالات لديها بما يزيد من قدرتها في مجال الإنذار المبكر وذلك بتكرار نظام الإنذار المبكر القائم الذي وضعته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا مع الشركاء الوطنيين والدوليين لوضع وتنفيذ استراتيجية لتشجيع مقاتلي جيش الرب للمقاومة على الفرار وسياسة لإعادتهم إلى أوطانهم. وبالإضافة إلى ذلك، يسهّل المكتب وضع استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في مناطق البلد المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة، وهو بصدد إرسال موظفين اثنين إلى منطقة أوبو ليلتحقا بالعمل في المركز المشترك للاستخبارات والعمليات.

١٧ - وأخيرا أُفيد بوقوع خسائر في الأرواح في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال الفترة قيد الاستعراض، ربما تكون قد نجمت عن النزاع بين السودان وجنوب السودان. ففي ١٨ نيسان/أبريل، قتل ١١ جنديا من جمهورية أفريقيا الوسطى وأصيب ٧ بجروح عندما تعرضت وحدة من القوة الثلاثية لجمهورية أفريقيا الوسطى/تشاد/السودان لهجوم في قاعدتها على يد متمردين سودانيين. وتقع القاعدة في أم دافوك، ويوجد نصفها في جمهورية أفريقيا الوسطى والنصف الآخر في السودان.

خامسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٨ - تم تعليق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقتين الشمالية الغربية والوسطى الشمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بعد أن نُزع سلاح ما يقارب ٤ ٨٠٠ مقاتل تابع للجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية. وقد عاد أكثر من ٩٠ في المائة من هؤلاء المقاتلين السابقين المسرحين إلى مجتمعاتهم الأصلية، وينتظرون فرص إعادة الإدماج، في حين أعيد توطين المتبقين في مناطق حضرية. وتواصل الأمم المتحدة، بالتنسيق مع السلطات المحلية، الحفاظ على الاتصال مع المقاتلين المسرّحين، بطرق من بينها تعهد قاعدة بيانات شاملة تضم، ضمن ما تضمه من بيانات، معلومات عن موقعهم الجغرافي.

١٩ - ولقد أفضت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تلك إلى ازدياد التوقعات فيما يتصل بالجماعات السياسية - العسكرية الأخرى. والواقع أن كل الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام الذي لم يوقّع بعد على اتفاق ليبرفيل لعام ٢٠٠٨، أوقفت رسميا جميع الأعمال العدائية، وتنتظر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٠ - ومن أجل الحفاظ على الزخم الحالي لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ساهمت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تيسير الاستئناف الفوري لعمليتي نزع السلاح والتسريح بمبلغ قدره ٠٠٠ ٤٠٤ دولار أمريكي. ومن ثم، ففي ٧ أيار/مايو، استؤنفت هاتان العمليتان لتشملا العدد المتبقي من مقاتلي الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية واتحاد قوى المقاومة والجبهة الديمقراطية لشعب جنوب أفريقيا الوسطى في المنطقتين الشمالية الغربية والوسطى الشمالية من البلاد ويناهز ٨٠٠ ١ مقاتل. واكتملت هذه المرحلة من العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٨ شهر أيار/مايو، وذلك بالنسبة للجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية واتحاد قوى المقاومة.

٢١ - وفي غضون ذلك، ظلت لجنة المتابعة المعنية باتفاق السلام الموقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بين تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوات الجمهورية قائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم بدعم فني ولوجستي من المكتب إيفاد بعثتي تحقق إلى بريا وندیلي خلال المدة من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، من أجل رصد الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار.

٢٢ - وفي نيسان/أبريل، تلقت جمهورية أفريقيا الوسطى ٢,٣٩ مليون دولار من مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام لتنفيذ مرحلة أولى من برنامج إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج لفائدة المقاتلين السابقين المسرحين في المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية الوسطى من البلد. وسينفذ المشروع بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظل الشراكة الوثيقة مع البنك الدولي، الذي سيقدم ثلاثة خبراء للمساعدة في هذه العملية. وسيقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا حصص إعاشة للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية. ومن المقرر أن تستهل كمرحلة إعادة الإلحاق رسميا قبل نهاية حزيران/يونيه. وسيساعد برنامج إعادة الإلحاق على تعزيز التماسك الاجتماعي وتيسير التنمية الاقتصادية لكل من المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية.

٢٣ - وتحسبا لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال الشرقي، يخضع الآن عدد من المقاتلين لنزع السلاح الطوعي. وعلى سبيل المثال، في ١٤ آذار/مارس، ترك ٣٣ مقاتلا من تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام جماعتهم وتقدموا إلى السلطات المدنية والعسكرية لمدينة بريا من أجل نزع السلاح الطوعي. وخلال الفترة ذاتها، اتصل نحو ٣٠ مقاتلا من الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى بقائد وحدة الجيش في كابو (نانا غريبيزي) لطلب المساعدة على العودة إلى الحياة المدنية. ونظرا لعدم توافر الأموال وبداية موسم الأمطار، تتضاءل بشدة في هذه المرحلة احتمالات بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هذه المنطقة.

٢٤ - لا يزال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يواجه، للأسف، نقصا في الأموال. ولقد أنفقت الحكومة حتى الآن على هذا البرنامج ٩ ملايين دولار أمريكي لتنفيذ تدابير عدة من بينها إنشاء وزارة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودفع إعانات للجماعات السياسية - العسكرية التي وقّعت على اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل في عام ٢٠٠٨. ويبلغ مجموع التمويل اللازم لاستكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد بأكمله ٩١٦ ٦٦٥ ١٩ دولارا، يشمل مبلغا قدره ٢٤٦ ٦٨٣ ٢ دولارا

مخصصا لعمليات نزع السلاح والتسريح ومبلغا قدره ٦٧٠ ٩٨٢ ١٧ دولارا أمريكيا لإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج.

٢٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل، عقدت الحكومة، بمساعدة الأمم المتحدة، اجتماعا لـ ''أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى'' في نيويورك لتقديم لمحة عامة عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطلب الدعم المالي من شركائها. وكان هذا الاجتماع فرصة لرئيس الوزراء فوستن أرشانج توادیرا ولكل من وزيري الدفاع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتسليط الضوء على التحديات الأمنية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى، والجهود التي تبذلها سلطات البلد من أجل توطيد السلام، والتزام جميع الجماعات السياسية - العسكرية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدعوة لتقديم الدعم العاجل لإتمام العملية. وتعهدت حكومة أستراليا خلال الاجتماع بتقديم ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من أجل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

سادسا - إصلاح القطاع الأمني

٢٦ - في شباط/فبراير، وافقت اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني التي يرأسها وزير الدفاع على خريطة طريق منقحة لوضع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني. وتتوخى خريطة الطريق، التي وضعت بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، صياغة ست استراتيجيات قطاعية فرعية سيتم دمجها في استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني مدتها ثلاث سنوات. وتستند القطاعات الستة الفرعية هذه إلى رؤية للقطاع الأمني شرحتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خلال حلقة العمل الوطنية بشأن إصلاح القطاع الأمني المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتركز على المواضيع الآتية: القوات المسلحة/الدرك؛ الشرطة؛ قطاع العدل؛ اللامركزية وحماية البيئة؛ المالية العامة والجمارك؛ الرقابة الديمقراطية على القطاع الأمني. وسيتم استعراض واستكمال الاستراتيجية القطاعية الفرعية الخاصة بالرقابة الديمقراطية، والتي أتمتها الحكومة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٧ - ومنذ شباط/فبراير، أحرز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، تقدما في دعم الحكومة في وضع الاستراتيجيات القطاعية الفرعية الخاصة بإصلاح القطاع الأمني. وتم إيفاد خبراء من وحدة إصلاح القطاع الأمني التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام ومن الملاك الوظيفي المخصص لإصلاح القطاع الأمني بمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى بانغي للمساعدة في إعداد الاستراتيجية الفرعية المتعلقة بالشرطة، والتي

ستوضع في صيغتها النهائية قريبا، وإقامة روابط مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. ويحشد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وإدارة عمليات حفظ السلام أيضا الدعم التقني والتمويل من الدول الأعضاء لنشر خبرة إضافية من أجل دعم وضع الاستراتيجية العامة. فعلى سبيل المثال، ييسر المكتب حاليا، بدعم من فرنسا، عملية إعداد استراتيجية قطاعية فرعية بشأن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدرك. وربما تكون هذه الاستراتيجية الوطنية الخاصة بإصلاح القطاع الأمني، التي هي أساسية لتحقيق الشرعية والاستدامة وإعادة تنشيط الملكية الوطنية لعملية إصلاح القطاع الأمني في الجمهورية، أداة مفيدة أيضا لإعادة إشراك الشركاء الدوليين في هذا المجال الحيوي.

٢٨ - وبالإضافة إلى دعم هذه الاستراتيجية المهمة، قدم المكتب الدعم التشغيلي لتنفيذ أنشطة إصلاح القطاع الأمني الرئيسية. وفي هذا الصدد، وكجزء من ''استراتيجية التوعية في مجال إصلاح القطاع الأمني''، نظم المكتب، بناء على طلب من وزير الأمن العام، حلقة عمل في كلية كبار ضباط الشرطة مدتها ثلاثة أيام حول موضوع ''مدخل إلى إصلاح القطاع الأمني''. وقدم المكتب أيضا المساعدة الفنية لجهود إصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني، مثل إسداء المشورة بشأن وضع نظام أساسي جديد خاص بالشرطة البلدية، ودعم أنشطة توعية الجمهور بأدوار ومسؤوليات الشرطة البلدية؛ وتوفير التدريب في مجال مكافحة العنف الجنسي والجنساني وخفارة المجتمعات المحلية. وقدم المكتب أيضا حواسيب لمركز الحاسوب في كلية الشرطة الوطنية الذي افتُتح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأسدى المشورة الفنية بشأن مناهج تدريب الشرطة الوطنية.

سابعا - الحالة الاجتماعية الاقتصادية

٢٩ - وضعت الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر في صيغتها النهائية، لكنها لم تصدر رسميا، وتواجه السلطات الوطنية نقصا حادا في التمويل اللازم لتنفيذها. وعلاوة على ذلك، ظل الأداء الاقتصادي للبلد دون التوقعات، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,١ في المائة، مقابل ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١١. وشهدت الحكومة صعوبات مستمرة متعلقة بالميزانية، مما يرجع جزئيا إلى التقدم البطيء في مناقشاتها مع صندوق النقد الدولي بشأن تدارك حالات عدم التحكم في النفقات التي سُجلت في السنوات السابقة، والتي كان لها أثرها في تأخر العديد من الشركاء الدوليين في صرف الدعم المقرر للميزانية.

٣٠ - وفي بداية عام ٢٠١٢، نفذت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى توصية صندوق النقد الدولي، وهي تعدل تلقائيا الآن أسعار المنتجات النفطية كل شهر، بحيث تعكس الزيادات في الأسعار في السوق الدولية وتحافظ على الموارد المالية الوطنية. ونشأت توترات

اجتماعية نتيجة للتأثير السلبي لهذا الإجراء على أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء. وارتفع معدل التضخم من ١,٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١,٤ في المائة في كانون الثاني/يناير وإلى ١,٦ في المائة في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٣١ - وارتفع الدليل القياسي للتنمية البشرية إلى ٠,٣٤٣ في عام ٢٠١١، على الرغم من تراجع جمهورية أفريقيا الوسطى بواقع مرتبتين. ولا يزال البلد ضمن الدول الثماني الأخيرة في ترتيب دليل التنمية البشرية، وهو ما يعكس تدهور المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، ما عدا مؤشر التعليم. ونظام الصحة بالبلد ضعيف جدا في جميع مكوناته (إدارة استحقاقات الرعاية الصحية، والتمويل، والموارد البشرية، والأدوية، واللقاحات، والتكنولوجيات والمعلومات الصحية). ويزداد هذا الضعف خطورة لأن مستوى التمويل الخارجي والداخلي على حد سواء غير كاف لتغطية الحد الأدنى من احتياجات الرعاية الصحية الأولية. ولا يمكن تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة (الأهداف ٤ و ٥ و ٦) بحلول عام ٢٠١٥. وثمة حاجة ملحة لأن يقوم كل من السلطات الوطنية والمجتمع الدولي بتوحيد القوى واتخاذ إجراءات لحل هذه الأزمة الصحية المعقدة. وما يثير القلق بشكل خاص هو مؤشرات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، التي تشهد تدهورا شديدا.

ثامنا - الحالة الإنسانية

٣٢ - في كانون الثاني/يناير، وجّه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نداء موحدا طالبا توفير مبلغ قدره ١٣٤ مليون دولار لصالح ١,٩ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة. ولم يتلقّ المكتب، حتى الآن، إلا ٢٦ في المائة من التمويل اللازم.

٣٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مجموعه ٣٣٦ ٣٠ شهادة ميلاد و ٦٠٧ ٥ بطاقات هوية وطنية للمشردين داخليا وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب. وسيتواصل هذا الدعم، ليستهدف أساسا أكثر الناس معاناة من التمييز، والمعرضين لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية. وتعمل المفوضية أيضا مع الحكومة على تطبيق شروط حجب مركز اللاجئ عن اللاجئين الأنغوليين والبوروندين والروانديين والليبريين. وقد وافقت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على منح وضع بديل لمَن يقرر منهم البقاء في البلد، حيث تُصدر لهم تصاريح إقامة و/أو تمنحهم الجنسية.

٣٤ - إثر إعادة الاستقرار إلى مقاطعتي نانا - مامبيدري وأوهام - بندي، سجلت المفوضية عمليات عودة عفوية للاجئين الذين كانوا قد التمسوا الملاذ في الكاميرون (٠٧٥ ٢ فردا أو ٥٦٦ أسرة معيشية) وتشاد (٢٩٢ ٦ فردا أو ٢٢٠ ١ أسرة معيشية). وأمدّت منظمة

الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العائدين بالبذور فيما زوّدهم برنامج الأغذية العالمي بالمواد الغذائية. وعلاوة على ذلك، تعمل المفوضية على وضع اتفاق ثلاثي يقضي بإعادة اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية المقيمين في مقاطعة لوبايي إلى أوطانهم. وتجدر الإشارة إلى أن التحدي الرئيسي الذي يعطل عودة اللاجئين والمشردين داخليا، هو عدم توافر المرافق التعليمية والصحية المناسبة.

٣٥ - وزودت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٠٠٠ ٢٩ من المشردين داخليا بإمدادات من المواد غير الغذائية لإعانتهم على مواجهة الأزمة الغذائية في المناطق الشمالية، وسهّلت عودة ٦٥٦ ١٤٨ طفلا (٤٤١ ٧٠ منهم إناث و ٢١٥ ٨٨ ذكور) إلى المدارس في المناطق المتضررة من النزاع في الشمال والشمال الشرقي. وقدم برنامج الأغذية العالمي، بدوره، معونة غوثية إلى ٠٠٠ ١٤ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان و ٠٠٠ ٥٩ من المشردين داخليا، بمن فيهم ضحايا النزاع في مقاطعات كوتو العليا، وناني غريبزي، وأُوهام بيندي. ووفّر البرنامج، في إطار برنامجه للتغذية المدرسية في حالات الطوارئ، وجبات غذائية لـ ٠٠٠ ١٣٦ طفل من تلاميذ المدارس الابتدائية. وعلاوة على ذلك، كفل البرنامج توفير التغذية التكميلية المناسبة من أجل ٠٠٠ ٨ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية و ٣٠٠ ٣ من الحوامل والمرضعات، و ٠٠٠ ١٥ شخص يعيشون في أسر متضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتفتقر إلى الأمن الغذائي.

٣٦ - وواصل برنامج الأغذية العالمي أيضا تشغيل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، التي أتاحت إمكانية وصول الوكالات الإنسانية على نحو سريع ومأمون إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها بسبب انعدام الأمن ورادءة البنية التحتية. وفي هذا الصدد، بلغ متوسط الرحلات الجوية في إطار تلك الخدمات ١٠٣ ساعات شهريا، مما أتاح نقل ما متوسطه ٥٨٨ راكبا و ٨ أطنان من المواد غير الغذائية شهريا.

٣٧ - وفيما يتعلق بقطاع الصحة، نظمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمة العمل على مكافحة الجوع، عملية استجابة منسّقة وسريعة وفعّالة، دعما للشركاء الحكوميين والجماعات المحلية، لاحتواء وباء الكوليرا الذي تفشى لأول مرة في البلد منذ ١٥ عاما. وكفل ذلك التدخل السيطرة بعد الأسابيع الأولى من تفشي الوباء، على معدل الوفيات الناجمة عن الإصابة بالمرض، ومنع امتداده إلى العاصمة بانغي ذات الكثافة السكانية العالية. أما في المناطق المتضررة من النزاع في الشمال والشمال الشرقي، فقد وفّر برنامج المياه والصرف الصحي والانظافة الصحية الذي ترعاه منظمة الأمم

المتحدة للطفولة، المياه الصالحة للشرب لـ ٠٠٠ ١٠٦ أشخاص، مما يعني أن أكثر من ٠٠٠ ٢٣ من المشردين داخليا بات بوسعهم الاستفادة من مرافق صرف صحي واغتسال محسّنة.

٣٨ - وأخيرا، قدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في إطار الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، الدعم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنظيم ٣ حملات تحصين وطنية ضد شلل الأطفال بالتنسيق مع بلدان أخرى في وسط أفريقيا وغربها وذلك على إثر تفشي المرض في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتم تحصين مَن مجموعهم ٠٠٠ ٨٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ٥٩ شهرا. وعلاوة على ذلك، تم، خلال الأسبوع الثاني من برنامج التحصين الأفريقي، تحصين ٠٠٠ ٦٢ امرأة حامل و ٤٠٠ ٥٤ طفل تقل أعمارهم عن ١١ شهرا.

تاسعا - الأنشطة التنفيذية المضطلع بها دعما للإنعاش والتنمية

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى ٠٠٠ ٢٠ شخص منخرطين في أنشطة زراعية وفي مشاريع تأهيل المجتمعات المحلية. وتمثل ذلك بتزويدهم بحصص غذائية بغرض الحفاظ على مخزون البذور والاضطلاع بمشروع لتوفير الغذاء مقابل الأصول المادية. وكان الهدف من ذلك الدعم استعادة سبل الرزق وتحسينها في المناطق المتعافية من النزاع.

٤٠ - وفي أواخر عام ٢٠١١، بدأت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، تنفيذ إطار التعجيل بتحقيق الغاية جيم من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهي خفض نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى النصف. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية للنمو المراعي لمصالح الفقراء في مجال الزراعة والتعدين والغابات، ترسي الأساس لمعالجة الأولوية الوطنية الرئيسية المتمثلة في الحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، سيُولى اهتمام خاص لمواصلة تقديم خدمات التمويل البالغ الصغر إلى أضعف الفئات، وذلك في إطار متابعة النتائج المشجعة التي تحققت في عام ٢٠١١، حيث تمكّن ٠٠٠ ٥٤ شخص، منهم ٠٠٠ ١٧ امرأة، من الحصول على خدمات مالية بدعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وواصل البرنامج الإنمائي أيضا تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية والمجتمع المدني لتنفيذ التدابير الأولى التي اتخذتها جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١١ بشأن تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، حيث صدرت أوامر صكوك قانونية إنفاذ مدونة البيئة، وجرت الموافقة على استراتيجية وطنية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٤١ - وواصل البرنامج الإنمائي دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تحقيق اللامركزية. فتعزيزا لقدرتها الداخلية على تجريب هذه العملية بنجاح، قدّم البرنامج الإنمائي، في شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الدعم إلى وزارة الداخلية وشؤون اللامركزية في سياق تنظيم دورة تدريبية، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، وفّرت تدريبا على استخدام الأدوات الأساسية والموارد المعرفية وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب، في زيادة كفاءة الموظفين في أداء المهام الموكولة إليهم.

عاشرا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة كبيرة في عدد التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاعتقالات التعسفية والاعتقالات المرتكبة على يد قوات الأمن والدفاع لجمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الحرس الرئاسي، ضد السكان المدنيين في أماكن احتجاز قانونية أحيانا وغير قانونية أحيانا أخرى، في ظل ثقافة عامة من الحبس والاحتجاز، والسجن دون محاكمة. ولا يزال القلق يساور المكتب ومفوضية حقوق الإنسان بوجه خاص بشأن عدم احترام أبسط الحقوق أي افتراض البراءة لحين ثبوت الإدانة. ثمة أيضا تحديات كبرى ما زالت ماثلة في هذا المجال في جمهورية أفريقيا الوسطى، ألا وهي تمديد فترة الاحتجاز رهن المحاكمة ورفض إتاحة إمكانية الاتصال بالأشخاص المقبوض عليهم، وعدم الامتثال للأحكام القانونية المتعلقة بمدة الاحتجاز. فهذه التجاوزات تنال من النظام القضائي وتنزع الثقة منه، وتمس بمصداقية الحكومة في تعزيز سيادة القانون في البلد. ولقد حرص مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على أن يعرب باستمرار للسلطات الوطنية، ومن بينها وزير العدل والمفوض السامي لحقوق الإنسان والحكم الرشيد عن قلقه إزاء تلك الأمور؛ ولكن لا يزال يتعين بذل لجهود كثيرة لضمان التقيد في الاحتجاز بالإجراءات القانونية الواجبة، ومنع الاعتقال والاحتجاز بصورة غير قانونية. ومن ثم واصل المكتب جهوده الرامية إلى تنسيق الدعم الدولي المقدم إلى الحكومة؛ وتعزيز تبادل المعلومات وتحديد الثغرات والمعوقات والتحديات؛ والتوصية بالأخذ بنهج أكثر اتساقا واتساما بالطابع الاستراتيجي في عملية وضع برامج سيادة القانون على الصعيد الوطني.

٤٣ - وتلقى المكتب عدة تقارير عن انتهاكات متكررة أخرى، من بينها التحرش بالسكان وابتزازهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة أو هيمنتها مثل مقاطعات كوتو العليا، وكيمو وأوكادا، وأوهام، ونانا - غريبيزي. وإزاء ذلك نظم السكان مجموعات للدفاع عن أنفسهم مما خلق عن غير قصد مشاكل تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن لجوء المجتمعات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نشر مجموعات الدفاع عن النفس ممارسة شائعة في جميع أنحاء البلد وقد تطرح تحديات جديدة أمام نزع أسلحتها وتسريحها.

٤٤ - وفي أعقاب العملية العسكرية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ضد الجبهة الشعبية للإصلاح في كانون الثاني/يناير، أوفد المكتب فريقَين معنيين بحقوق الإنسان إلى مقاطعتَي نانا - غريبيزي وباميغي - بانغوران، لتقييم الوضع في هاتين المنطقتين. وكشف التحليل الأولي للمعلومات المُجمّعة عن خسائر بشرية في صفوف المدنيين والعسكريين؛ وتدمير سبع قرى عن آخرها، مما أدى إلى حدوث أزمة إنسانية خطيرة؛ وتشريد ٠٠٠ ٢٢ شخص داخليا (٠٠٠ ١٨ منهم عادوا إلى مجتمعاتهم المحلية منذ ذلك الحين)؛ والتحرش بالسكان المسلمين والتمييز ضدهم؛ واعتقالات غير قانونية؛ وعمليات تعذيب؛ وحوادث عنف جنسي، بما في ذلك حوادث اغتصاب. وجرى إطلاع الأطراف على التقرير النهائي الذي يتضمن هذه النتائج الأولية، مشفوعة بتوصيات.

٤٥ - وواصل المكتب أيضا تعاونه التقني وأنشطته لبناء القدرات في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون عن طريق تنظيم حملات التوعية والتدريب وتقديم المساعدة فيما يتصل بوضع المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تدريب ٣٤ ضابطا من القوات المسلحة في مجالي العنف الجنساني وحماية المرأة. وأسهم المكتب، في إطار التعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز دولة القانون، ومجلس اللاجئين الدانمركي، والمحكمة الجنائية الدولية، في تدريب ٣٠ مشاركا من منظمات المجتمع المدني الوطنية على أساليب رصد المحاكم. وقد عزز ذلك التدريب قدرات هؤلاء المشاركين على تقييم ومراقبة مدى احترام حقوق المتهمين خلال المحاكمات.

٤٦ - وعلى صعيد سيادة القانون، سُلمت محكمة منطقة باوا التي جرى بناؤها حديثاً إلى وزارة العدل في ٢٤ آذار/مارس. لكنه جرى التركيز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على وضع معايير لتعزيز فعالية نظام العدالة الجنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى بحسب الأولويات المحددة في الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر. وتُبذل الجهود، بالتعاون مع وزارة العدل والشركاء الآخرين، لتعزيز كفاءة نظام العدالة الجنائية من خلال تحسين التعاون بين الشرطة والسلطة القضائية أثناء عمليات الاعتقال والاحتجاز، وللحد من التأخيرات في إقامة العدل. وفي هذا الصدد، سلَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخزوناً من معدات الاتصال إلى وزارة الأمن للمساعدة على تحسين التنسيق والاتصال بين الخدمات المركزية واللامركزية.

٤٧ - وفيما يتعلق بإدارة مرافق السجون، أُلغي، في بداية عام ٢٠١٢، توزيع المواد الغذائية على السجون في المناطق الريفية بسبب سوء الحالة المالية لأجهزة إقامة العدل. وسعياً إلى تخفيف الأثر السلبي الناجم عن هذا القرار على ظروف السجناء، قدَّم البرنامج الإنمائي الحبوب وآلات طحن المنيهوت ومعدات صب قوالب الطوب والأدوات الزراعية إلى سجن النساء في بيمبو، وإلى السجون في سيبوت وبوسانغوا وديكوا، لتعزيز استقلالها، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية الأساسية للسجناء. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، سلَّم البرنامج الإنمائي إلى وزارة العدل عربة مقسمة إلى خلايا صغيرة ومجهزة لنقل السجناء في ظروف لائقة أكثر.

٤٨ - وفي نيسان/أبريل، أصدرت الجمعية الوطنية تشريعات وطنية بشأن إدارة نظام السجون، وقد بدأ نفاذها على الفور، مما مهَّد الطريق لنقل اختصاص إدارة السجون وتأمينها من المؤسسة العسكرية إلى وزارة العدل. ويُسهم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الآن في وضع سلسلة من السياسات والإجراءات تشمل إجراءات التشغيل الموحدة، على نحو يتفق مع المعايير الدولية السارية في مجال حقوق الإنسان.

حادي عشر - حماية الطفل

٤٩ - صدَّقت الجمعية الوطنية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وهذا يشكل خطوة هامة نحو إعمال حقوق الطفل. وشرع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في الدعوة إلى تنفيذ البروتوكولين واعتماد تشريعات وطنية تجرِّم قيام القوات والجماعات المسلحة في البلد باستغلال الأطفال.

٥٠ - وعلى الرغم من توقيع الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في عام ٢٠١١ على خطتي عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستغلالهم، والتأكيد مجدداً على خطة العمل القائمة مع اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، لوحظ استمرار وجود وتجنيد عدد غير معروف من الفتيات والصبية في صفوف الجماعات المسلحة المحلية والجماعات المسلحة الأجنبية ومجموعات الدفاع عن النفس. وقد جرى توثيق الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكَبة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١ - وأجرت فرقة العمل القطرية المعنيَّة بآلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح اتصالات منتظمة مع القيادات ومسؤولي الاتصال في تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، استعداداً لتنفيذ خطط العمل وعملية تسريح الأطفال من صفوفهما. وأُجريت عملية مسح للمواقع التي تحتجز فيها الجماعات

المسلحة هؤلاء الأطفال، ووُضعت قائمة بأسماء ١٠٦ أطفال. وعلى الرغم من الصعوبات الأولية، استطاعت فرقة العمل القطرية إجراء اتصالات مع القيادة العسكرية للجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية بهدف تعيين جهتي اتصال وإنشاء لجنة للإشراف على تنفيذ خطة العمل. وبدأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها المنفِّذون، أي منظمة التعاون الدولي (Cooperazione Internazionale) ومجلس اللاجئين الدانمركي والهيئة الطبية الدولية، التحضير لتقديم المساعدة لإعادة إدماج الأطفال المسرَّحين من صفوف هذه الجماعات المسلحة.

٥٢ - وأوفدت فرقة العمل القطرية، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، على التوالي، بعثتين مشتركتين إلى بريا، في كوتو العليا، وإلى إنديلي، في بامينغي بانغورام، للتحقق من وجود أطفال ضمن الجماعات المسلحة، وبدء مفاوضات مع قادة الجماعات المسلحة من أجل وضع قوائم بالأطفال المرتبطين بها، وبدء مناقشات مع المجتمعات المحلية التي سيجري إعادة إدماج الأطفال العائدين فيها.

٥٣ - وجرت إعادة إدماج خمسمائة طفل من الأطفال المرتبطين بمجموعات الدفاع عن النفس في مقاطعة أوهام بندي بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشريكها، مجلس اللاجئين الدانمركي. واستفاد الأطفال من المساعدة النفسية والاجتماعية والتدريب على المهارات الحياتية والأنشطة المهنية والتعليم. وقبل إعادة الإدماج، نُظمت حملات توعية على المستوى المجتمعي من أجل تعزيز احترام حقوق الطفل، وكفالة أن يجري قبول الأطفال العائدين في المجتمعات المحلية. وفي المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، قدَّم الشركاء المنفِّذون الدعم النفسي والدعم النفسي - الاجتماعي إلى ١ ٣٤٠ طفلاً إضافياً من الأطفال الضعفاء، بمن فيهم أطفال فروا من صفوف جيش الرب للمقاومة أو جرى إنقاذهم منه.

٥٤ - وعقب دخول قانون العقوبات حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، جرى تدريب ما مجموعه ٩٠ من العناصر الفاعلة في مجال قضاء الأحداث على الإجراءات القانونية للتعامل مع الأطفال في حالات النزاع أثناء التحقيقات الأولية على إجراءات المحاكم، بما في ذلك التدابير البديلة للاحتجاز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت السلطات المختصة قضايا تشمل ١٥٠ طفلاً. وتوجد الآن في البلد فرقة شرطة مخصَّصة للأحداث وثلاث محاكم للأطفال تباشر جميعها عملها. وأسهمت مشاركة اثنين من المدرِّبين العاملين في مجموعات الأمن والدفاع في ''حلقة العمل الإقليمية المعنيَّة بالمصادقة على أهلية المسؤولين عن تدريب قوات الأمن''، المعقودة في نيامي، النيجر، في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في تعزيز الدعوة إلى دمج مناهج حقوق الطفل في التدريب المهني الموحَّد لقوات الأمن والدفاع.

ثاني عشر – القضايا الجنسانية

٥٥ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدَّم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم إلى منتدى جرى عقده على مدى يومين لإمعان النظر في استراتيجيات تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جمهورية أفريقيا الوسطى وتحديد تلك الاستراتيجيات. وحضر المكتب أيضاً الدورة الاستثنائية المكرسة للعنف الجنسي والجنساني التي عقدت في كمبالا، أوغندا، في الفترة من ١١ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في إطار مؤتمر القمة العادي الرابع لرؤساء الدول المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب في الاجتماع التشاوري التاسع عشر السابق لمؤتمر القمة وهو الاجتماع المعني بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاتحاد الأفريقي، والذي عُقد في أديس أبابا يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ تحت شعار ''القضايا الجنسانية هي حملتي وخطتي''، وتعزيزا للآليات القائمة وسعيا إلى دمج الموارد دعما للجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ البروتوكولين المتعلقين بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبالعنف الجنسي والجنساني، قام المكتب أيضا بتيسير مشاركة عضوات ''منتدى المرأة المعني بالعنف الجنسي والجنساني''، وهو إحدى منظمات المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى، في الاجتماع المذكور.

٥٦ - وفي أعقاب الاشتباكات الدامية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بين تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، أوفد مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق المواضيعي المعني بالقضايا الجنسانية، بعثة تقييم مشتركة إلى بريا، في كوتو العليا، في ٦ آذار/مارس، لجمع الموارد اللازمة لمبادرات الاستجابة لاحتياجات النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وعقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل، في إطار جهود المتابعة، حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام، ضمَّت ٦٥ امرأة من القيادات النسائية والنساء المرتبطات بمقاتلين سابقين حول موضوع ''الوئام الاجتماعي وإسهام المرأة في توطيد السلام في كوتو العليا'' في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس. وبالنظر إلى البعد الإثني للنزاع، أتاحت حلقة العمل أيضاً تنظيم منتدى للمصالحة بين النساء من الجماعتين المتخاصمتين (غولا ورونغا).

ثالث عشر – صندوق بناء السلام

٥٧ – باتت الآن معظم المشاريع المنفذة في إطار الشريحة الثانية من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠ مليون دولار)، على المسار السليم، رغم البطء الذي اتسمت به في البداية. وتنفِّذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى جانب شركائها الوطنيين هذه المشاريع، مع التركيز على ثلاث دعامات هي: إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وإنشاء مراكز إنمائية وتنشيط المجتمعات المحلية بعد النزاع. وتنبني الشريحة الثانية من التمويل على إنجاز المشاريع الممولة من مخصصات الشريحة الأولى التي جرى منحها في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ١٠ ملايين دولار، وقد وفَّرت دعماً أساسياً لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة سابقاً، وعزَّزت إمكانية لجوء النساء إلى القضاء في المناطق المتأثرة بالنزاع، وأتاحت للشباب على وجه الخصوص الاستفادة من مغانم السلام.

٥٨ – وفي أواخر عام ٢٠١١، قدم صندوق بناء السلام مبلغاً إضافياً قدره ٢,٤ مليون دولار عن طريق مرفق الاستجابة الفورية لتمكين إعادة إدماج ٨٠٠ ٤ من المقاتلين بعد نزع سلاحهم وتسريحهم في الشمال الغربي من البلد. وينفِّذ هذا المشروع حالياً كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٩ – وبعد مرور أربع سنوات تقريباً على بدء المشاريع الأولية، من المتوقع أن يجرى تقييم نهائي مستقل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بهدف تقدير مدى وجاهة وفعالية استثمارات الصندوق في دعم جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف تتخذ استنتاجات التقييم المذكور شكل دروس مستفادة، وسيُسترشد بها كذلك في الجهود التي تبذلها الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعبئة الموارد الإضافية المطلوبة من أجل دعم جهود توطيد السلام في إطار الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.

رابع عشر – أنشطة لجنة بناء السلام

٦٠ – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انبثقت من الاستعراض النهائي للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي انتهى أجله في نهاية عام ٢٠١١، مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات (PBC/5/CAF/3) بشأن سبل المضي قدماً في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى برنامج مراكز التنمية. وقد وُجهت هذه التوصيات إلى كل من الحكومة ولجنة بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني واللجنة التوجيهية المشتركة التابعة لصندوق بناء السلام.

٦١ - وتعيد حالياً لجنة بناء السلام تحديد مجالات عملها مع جمهورية أفريقيا الوسطى، بحيث تتواءم مع الورقة الثانية الاستراتيجية للبلد للحد من الفقر التي وضعت مع مراعاة تحديات بناء السلام التي يواجهها البلد.

٦٢ - وعقدت لجنة بناء السلام في آذار/مارس ٢٠١٢، في إطار ما تبذله من جهود متواصلة للتعبئة، اجتماعاً شارك فيه وزراء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدفاع، والعدالة، بالإضافة إلى ممثلتي الخاصة، للمساهمة في توعية الشركاء قبل انعقاد اجتماع ''أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى في ٥ نيسان/أبريل'' وإقناعهم بما لإحراز التقدم وإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من ضرورة ملحة في البلد.

خامس عشر - الإدماج ورؤية مشتركة للأمم المتحدة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٣ - وضع كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري إطار عمل لتوطيد السلام والمساعدة الإنمائية+ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وهذا الإطار يحدد المجالات الرئيسية التي سيركز فيها كل من المكتب والفريق على تقديمهما الدعم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى للمضي قدماً في المسألتين الرئيسيتين المتمثلتين في توطيد السلام والحد من الفقر المبينتين في الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر. ووفقاً لما جاء في تقريري السابق، يقترن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية+ بخطة عمل مشتركة وبإطار للرصد والتقييم يمكن من إجراء تقييم دوري لمدى التقدم المحرز في تحقيق النواتج المشتركة التي اتفقت عليها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد عززت هذه العملية الإدماج الاستراتيجي لتحقيق قدر أكبر من الاتساق على نطاق وجود الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن أجل الانتقال بهذا الاتساق إلى المستوى البرنامجي، يركز الآن كل من المكتب والفريق الاهتمام على بضعة أنشطة رئيسية قصيرة الأجل للتنفيذ المشترك تتعلق بتوطيد السلام وتقديم المساعدة الإنمائية ويمكن أن تحقق ''نتائج سريعة'' أثناء العام الأول من تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية+.

سادس عشر - الملاحظات والتوصيات

٦٤ - تشكل مبادرة الحكومة لإطلاق حوار سياسي شامل إنجازاً كبيراً بعد أن أوقفت الحكومة وأحزاب المعارضة الاتصالات الرسمية منذ أواخر عام ٢٠١٠. غير أن المشاورات الأولية انتهت قبل التوصل إلى توافق للآراء بشأن الإصلاحات الانتخابية المقترحة. فالتوصل إلى توافق للآراء على هذا النحو يعد حاسم الأهمية لضمان سلاسة عملية تنظيم انتخابات

في المستقبل. ولهذا، أحث الحكومة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على استئناف المناقشات بشأن الإصلاحات الانتخابية بروح بناءة متجددة. ويمكن أيضاً لأي منتدى للحوار بين السلطات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن يصبح وسيلةً لعقد مشاورات منتظمة بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى قضايا السلم والأمن. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لدعم أي اتصالات منظمة من هذا القبيل تتسم بالشفافية والصراحة ويكون من شأنها أن تسهم في تعزيز الثقة فيما بين جميع الجهات الوطنية المعنية.

٦٥ - والواقع أن اعتقال أربعة قادة سياسيين - عسكريين والفترة الزمنية الفاصلة بين اعتقالهم وتوجيه الاتهام إليهم وفي نهاية المطاف إطلاق سراحهم بكفالة كلها أمور زادت من التوتر السياسي في البلد وأثارت مجدداً القلق إزاء احترام سيادة القانون. ومع ذلك، فقد ظل القادة السياسيون - العسكريون ملتزمين بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإيجاد تسوية في الوقت المناسب للقضايا القانونية التي تؤثر على هؤلاء القادة السياسيين - العسكريين ينبغي أن يساعد في تعزيز الاضطلاع السلس بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٦ - ولقد تحسنت بوجه عام الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنها ما زالت هشة. ومع أنه لم يكن من الممكن ضمان سيطرة الحكومة ودخول المنظمات الدولية في عام ٢٠١١ إلا في الجنوب والغرب الشمالي، فقد تيسر الآن الوصول إلى معظم أنحاء البلد. وبدأ السكان بالعودة إلى منطقة الشمال الشرقي واستئناف الحياة الطبيعية شيئاً فشيئاً. ويزداد الأمل في استعادة الأمن في جميع أرجاء البلد. غير أن التهديد المستمر للسكان المدنيين الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية مثل جيش الرب للمقاومة والجبهة الشعبية للإصلاح يبعث على القلق الشديد.

٦٧ - وإنني لأحيي التعاون المثمر المتواصل بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، والالتزام الإقليمي الذي أعرب عنه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والذي أسهم إسهاماً كبيراً في هذا التحسن الذي شهدته الحالة الأمنية. ومع أن العمل العسكري المشترك ضد مواقع الجبهة الشعبية للإصلاح قد أسفر عن نتائج إيجابية، فإنه ينبغي متابعة البحث عن حلٍ سياسي. وأحث أيضاً الشركاء الدوليين على تقديم المساعدة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من التصدي بصورة رادعة للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة ومن المساهمة بصورة فعالة في الجهود الإقليمية التي يقودها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

٦٨ - ومن المهم اغتنام الفرصة غير المسبوقة التي سنحت على الصعيد الأمني لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يواجه نقصاً حاداً في التمويل يقدر بزهاء ٢٠ مليون دولار. ومن ثم، فإن اجتماع أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد بنيويورك، في ٥ نيسان/أبريل لمساعدة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جاء في حينه تماماً. وإنني لأتوجه بالشكر للبلدان والشركاء الذين تعهدوا بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى بأسرع وقت ممكن. فمن شأن إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يساعد في توطيد السلام الهش وتمهيد السبيل لاستتباب الأمن، ومن شأنه كذلك أن يخفف من حدة تردي الوضع الإنساني لـ ١,٩ مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة، وأن يفسح المجال لاستعادة الاستقرار الدائم وتحقيق التنمية. وأود في هذا الصدد أن أهنئ الحكومة والجيش الشعبي إعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع على إتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال غرب البلد. وأشجع الحكومة على مواصلة العمل انطلاقا من السلام النسبي في معظم أنحاء البلد على توسيع نطاق وجودها السياسي في المناطق وتأهيل نفسها لتقديم المساعدة الاجتماعية والإنمائية للسكان الذين يعيشون في المناطق الداخلية.

٦٩ - وتشكل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن في جميع أنحاء البلد مصدر قلق شديد. وتؤكد الحاجة الملحة لإصلاح القطاع الأمني الذي يعد أمراً حيوياً لاستدامة السلام والاستقرار في البلد. ومن ثم، أحث الحكومة على أن تتخذ خطوات جادة لمعالجة هذه القضايا.

٧٠ - واستمرار حالات التوقيف التعسفي والاحتجاز غير المشروع في جمهورية أفريقيا الوسطى يقوض مصداقية السلطات ومؤسساتها القضائية. ومن ثم أحث الحكومة على اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة لمعالجة هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، فإن إجراء حوار بنّاء مع آلية الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيتيح المجال لزيادة الثقة في ما تعتزم الحكومة القيام به.

٧١ - وأرحب بإصدار القانون المتعلق بمبادئ إدارة السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى. فمن المفروض أن يحسّن ذلك القانون إمكانية اللجوء إلى القضاء وطلب المساعدة القانونية، وأن يمكن من إقامة علاقات عمل إيجابية بين الهيئات القضائية والحكومة.

٧٢ - وفي حين أشعر بالتفاؤل حيال التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، ما زال يساورني القلق لاستمرار ارتكاب جماعات مسلحة وجماعات الدفاع عن النفس انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحث جميع

الأطراف على وقف الانتهاكات فوراً، وأحث من وقعوا على خطط العمل تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) على تنفيذها دون إبطاء، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

٧٣ - لقد تضامنت منظومة الأمم المتحدة بأكملها لدعم عملية توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو أكثر تكاملاً. ومع أنني أشدد على أهمية التكامل في الميدان لوضع رؤية مشتركة للأمم المتحدة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع مشتركة ما برح يشكل أحد القيود الرئيسية التي لا بد من تجاوزها للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة المشترك في البلد. ومما يقلقني بوجه خاص بطء معدل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. ومن المهم أن يوحد المجتمع الدولي قواه لدعم جهود الحكومة في هذا الصدد.

٧٤ - وعملت لجنة بناء السلام على حشد الدعم الأساسي لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذادها في ذلك بلا كلل رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى المنتهية ولايته في لجنة بناء السلام، السيد يان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

٧٥ - وأود أن أعرب عن تقديري للمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية للمساهمات التي قدموها، وللشركاء الثنائيين لدعمهم المتواصل لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٦ - وأخيراً، أود أن أشيد بموظفي المكتب المتكامل لبناء السلام لالتزامهم واجتهادهم في العمل في أجواء صعبة بقيادة ممثلتي الخاصة السيدة مارغريت أديرينسولا فوغت، وبفريق الأمم المتحدة القطري لما بذله من جهود متفانية دؤوبة دعماً لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.